E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITIED

E/ESCWA/CL2.GPID/2022/WG.1/Report
16 December 2022
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـــر

الاجتماع السنوي السابع لفريق الخبراء العامل ما بين الدورات المعني بالإعاقة

18-19 تشرين الأول/اكتوبر 2022

موجز

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الاجتماع السابع لفريق الخبراء بين الدورات المعني بالإعاقة، وذلك في 18-19 تشرين الأول/أكتوبر 2022. في مقر الأمم المتحدة في بيروت، لبنان، وتوفرت قابلية المشاركة الافتراضية عن بُعد.

تم عقد الاجتماع السابع لفريق خبراء الإعاقة لتحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، مناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وعرض أفضل الممارسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لها. ثانياً، مناقشة التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع في الدول العربية. تم عرض ومناقشة منحى "التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع". ثالثاً، مشاركة التحديثات في ملف الإعاقة ومناقشة جدول الأعمال المقترح للسنة القادمة. حيث وفّر الاجتماع فرصة للدول الأعضاء مشاركة آخر التحديثات والتطورات في ملف الإعاقة في بلدانهم، ومن جانب آخر قامت الإسكوا بإحاطة المجموعة بالمشاريع والمبادرات الحالية ذات الصلة.

حضر الاجتماع أعضاء فريق الخبراء المعنيين بالإعاقة من البلدان التالية: الأردن، والبحرين، الجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، الصومال، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. من المقرر مبدئيًا عقد الاجتماع الثامن القادم لفريق خبراء الإعاقة في عام 2023.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-6	3
الافتتاح	7	4
الفصل		
أولاً- التوصيات	8	4
ثانياً- مناقشة المواضيع	9-20	4-13
ثالثاً- جدول الأعمال		14-15
المرفق- قائمة المشاركين.....		16-17

مقدمـة

1- عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) الاجتماع السابع لفريق الخبراء بين الدورات المعني بالإعاقة، وذلك في 18-19 تشرين الأول/أكتوبر 2022. في مقر الأمم المتحدة في بيروت، لبنان، إذ توفرت قابلية المشاركة الافتراضية عن بُعد.

2- تم تأسيس فريق الخبراء في عام 2016 لتعزيز الروابط وتبادل المعلومات حول سياسة الإعاقة بين دول المنطقة العربية وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3- تم عقد الاجتماع السابع لفريق خبراء الإعاقة لتحقيق ثلاثة أهداف. أولاً، مناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وعرض أفضل الممارسات والتوصيات المقترحة للاستجابة لها. قدمت الإسكوا عرضاً أعدته حول الصعوبات التي تعيق الدول العربية في تنفيذ الاتفاقية وفق المعلومات التي تم جمعها من البحث التي قامت به الإسكوا على المواد المنشورة في التقارير والوثائق المرتبطة بتنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة المتوفرة في المواقع الالكترونية، واستناداً الى المعلومات التي تم استيفاء البيانات فيها من قبل بعض الدول الأعضاء. كما قدمت الإسكوا عرضاً عن موجز سياسات حول التوصيات المقترحة وأفضل الممارسات للاستجابة لتحديات تنفيذ اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية وفُتح المجال للدول الأعضاء لعرض ومشاركة تجاربهم الوطنية.

4- ثانياً، مناقشة التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع في الدول العربية. تم عرض ومناقشة منحى "التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع". قدمت الإسكوا عرضاً حول مفهوم ومنظور الإعاقة وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص والإعاقة، وانعكاساته من حيث ضرورة تغيير نمط تقديم برامج التدخل والخدمات والتركيز على شمولية الخدمات المحلية واستقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في مجتمعاتهم المحلية، بهدف تطبيق الاتفاقية علي أرض الواقع. وفي هذا الإطار، تم استعراض أهم نتائج و توصيات الحوار الإقليمي حول التنمية المجتمعية الدامجة الذي نسقته الاسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2021، كذلك تم تقديم عرض عن موجز سياسات حول التنمية المجتمعية الدامجة و الشاملة للجميع و تطبيقاتها في الدول العربية. وقامت الدول الأعضاء بعرض تجاربها الوطنية في هذا الإطار.

5- ثالثاً، مشاركة التحديثات في ملف الإعاقة ومناقشة جدول الأعمال المقترح للسنة القادمة. حيث وفّر الاجتماع فرصة للدول الأعضاء مشاركة آخر التحديثات والتطورات في ملف الإعاقة في بلدانهم، ومن جانب آخر قامت الإسكوا بإحاطة المجموعة بالمشاريع والمبادرات الحالية ذات الصلة.

6- حضر الاجتماع أعضاء فريق الخبراء المعنيين بالإعاقة من البلدان التالية: الأردن، والبحرين، الجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، الصومال، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. من المقرر مبدئيًا عقد الاجتماع الثامن القادم لفريق خبراء الإعاقة في عام 2023.

الافتتاح

7- رحبت السيدة فتحية عبد الفاضل من الإسكوا، بجميع المشاركين في الاجتماع السنوي السادس لمجموعة خبراء الإعاقة وأعربت عن تقدير الإسكوا للتعاون المستمر بين نقاط الاتصال في فريق الخبراء، ومشاركتهم الانشطة خلال عام 2021 في سياق استجابة العالم لجائحة كوفيد-19.

أولاً- التوصيات

8- تتلخص توصيات هذا الاجتماع وتتمحور حول النقاط التالية:

- أن تعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء لتعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير الصور النمطية الخاطئة.
- أن تعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء لتطوير قواعد البيانات الوطنية لبطاقات الإعاقة لتحسين الوصول للخدمات كافة كالتعليم والتوظيف وغيرها.
- أن تقوم الإسكوا بدعم جهود بناء القدرات وتدريب الكوادر الوطنية اللازمة لتنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- أن تعمل الإسكوا على تعزيز تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء وبين دول أخرى، وتوفير الموارد والميزانيات اللازمة لذلك.
- أن تعمل الدول الأعضاء على حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أشكال العنف والاستغلال والاعتداء، وذلك عبر وضع التشريعات والسياسات والآليات التي تضمن ذلك.
- تحفيز الدول الأعضاء على تطبيق منحى التنمية المجتمعية الدامجة.
- أن تسعى الدول الأعضاء لتوفير الموارد والميزانيات الضرورية لتنفيذ البرامج والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كما نصت عليها الاتفاقية الدولية.
- العمل على ضمان استمرارية العمل والتنسيق بين الجهود من خلال نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالإعاقة ضمن مجموعة خبراء الإعاقة.
- أن تعمل الدول الأعضاء على دعم الآليات الوطنية لتعزيز الشراكة بين كافة الجهات، بما في ذلك القطاع غير الحكومي والقطاع الربحي، لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانياً- مناقشة المواضيع

الجلسة الأولى: تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

9- قامت السيدة ضحى يحفوفي، مستشارة في الإسكوا، بعرض نتائج البحث والاستبيان حول الصعوبات التي تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة الذي أعدته الإسكوا. وبعد ذلك قامت السيدة فتحية عبد الفاضل، منسقة برنامج الإعاقة لدى الإسكوا، بعرض حول موجز السياسات حول التوصيات المقترحة للاستجابة لتحديات تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية. وتم التنبيه أن كل العروض ستكون متوفرة في صفحة الاجتماع على موقع الإسكوا.

المناقشات:

10- ركز المشاركون خلال المناقشات التي تلا العرض على ما يلي:

أ. أكدت ممثلة مصر د. إيمان كريم، على أهمية استخدام مصطلح موحد وهو مصطلح "الاشخاص ذوي الإعاقة" ليس فقط في القانون، ولكن أيضاً على أرض الواقع. أكدت بدورها ممثلة اليمن على ضرورة توحيد المصطلحات المتعلقة بالإعاقة خاصة فيما يتعلق بتحديد الإعاقة وأنواعها. وهو ما يسهّل عملية جمع وتوفير البيانات المتعلقة بالإعاقة، وبإنشاء قاعدة بيانات يمكن من خلالها توفير الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم.

ب. أكد ممثل قطر د. محمد تلفت، على أهمية اعتماد التعريف الاجتماعي للإعاقة وهو ما بدأت قطر تقوم به منذ 2014. وقال انه على الرغم من اعتماد الاتفاقية من قبل العديد من الدول، تبقى الزيارة للبلد مهمة جداً لمعرفة الواقع ومدى الفجوة بين اعتماد الاتفاقية وبين التطبيق.

ت. أشارت ممثلة لبنان السيدة هيام الفاخوري إلى ان العروض ركزت على التحديات ونقاط الضعف، ولكن من المفيد أيضا مشاركة النقاط الإيجابية والتجارب الناجحة لتعميم الفائدة بين الدول. كما أكدت على أهمية اعتماد مصطلح موحد للإشارة للأشخاص ذوي الإعاقة بحسب ما جاء في الاتفاقية وعدم ترك البلدان لاعتماد المصطلحات الخاصة بها.

ث. في معرض الرد على الملاحظات والاستفسارات، أشار د. علاء سبيع من الإسكوا ان المصطلح المستخدم من الأمم المتحدة هو الاشخاص ذوي الإعاقة وهو ما يعكس المقاربة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. كما أشار إلى ان الإسكوا من خلال إدارة الإحصاء بالشراكة مع برنامج الإعاقة تقوم بجمع إحصاءات الإعاقة تبعاً للمعايير الموضوعة من فريق واشنطن.

11- <u>تجارب الدول:</u>

أ. **تجربة الأردن:** أشار ممثل الأردن، السيد مهند العزة خلال العرض إلى تحديد عام 2027 كمهلة نهائية لإلغاء منظومة مراكز الإيواء حيث تم إصدار نظام بدائل الإيواء. وقد كان هذا الموضوع من المواضيع الإشكالية في البرلمان حيث كان هناك ضغط للاستمرار في هذه المراكز من القطاع الخاص الذي استثمر فيها، وكان هناك مخاوف من قبل العائلات. وقد حاول المجلس إشراك العاملين في هذه المراكز ليكونوا أبطال التغيير للانتقال إلى المراكز الدامجة. بعد العرض أشار السيد العزة إلى ان عمل المجلس لفت اهتمام العديد من الجهات الدولية التي سعت إلى إنشاء شراكات مع المجلس في العديد من القطاعات، منها مثلاً منظمة لوموس Lumos التي أسستها الكاتبة البريطانية جي كي رولنج J.K. Rowling والتي تدعم تنفيذ خطة بدائل الإيواء، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ التي تدعم تنفيذ خطة التعليم الدامج، وبلدية برشلونة التي تدعم تنفيذ بعض أجزاء خطة إمكانية الوصول. كما بدأ المجلس بإصدار البطاقة التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة قبل شهر تقريباً وهي البطاقة التي ستوحد آلية الوصول والحصول على الخدمات المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأهم سمات هذه البطاقة أنها تأتي بناء على قائمة لتصنيف الإعاقات ضمت إعاقات ليست موجودة في كثير من الدول وشملت مثلاً الإعاقة النفسية والعملقة والتشوهات التي قد لا تندرج ضمن إعاقات جسدية محددة. وعلى رغم من هذه الإنجازات، التحديات لا زالت قائمة وأهمها ليس التحدي المالي الذي هو يبقى أساسياً، ولكن الثقافة وطرق التفكير، والصور النمطية التي ما زالت موجودة إضافة إلى قضية التنسيق بين الجهات الفاعلة.

ب. **تجربة المغرب:** قام ممثل المغرب السيد خالد الحمومي باستعراض تجربة المغرب في سد الثغرات التشريعية لضمان مواءمة القوانين مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم ذلك بشكل أساسي عبر القانون رقم 97.13 الجديد الصادر عام 2016. حيث قام بسد الثغرات المتعلقة بحق التعليم والتوظيف، والمشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة لضمانها للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم.

نوّه السيد علاء سبيع من الإسكوا بعد العرض بسموّ الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة على القوانين والتشريعات الاخرى، واعتماد تقييم الإعاقة المبني على النموذج الاجتماعي.

ت. **تجربة قطر:** د. محمد تلفت بعرض تجربة قطر في نموذج إدارة الدولة بشكل مباشر للجمعيات التي توفر خدمات الإدماج للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات. حيث تطرق للبيئة المؤسساتية والتشريعية المهيئة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. اوضح السيد تلفت ان لجنة المرأة والطفل والإعاقة هي اللجنة المتخصصة في متابعة قضايا الإعاقة. وقام باستعراض الإيجابيات والسلبيات لهذه التجربة، حيث اشراف الدولة المباشر للجمعيات يوفر استمرارية عملها وجودة الخدمات المقدمة.

أشار السيد علاء سبيع من الإسكوا بعد العرض إلى تدرّج دور الدولة في تنفيذ الاتفاقية من خلال الإشراف والمراقبة والمتابعة لكل الخدمات، وهو ما يعكس الانتقال إلى النموذج الاجتماعي، واعتبار المجتمع المدني الذراع الذي يكمل عمل الدولة في هذا الإطار. كما أشار إلى أن الإسكوا تعمل مع جامعة الدول العربية على تصنيف عربي موحّد للإعاقة يتبنى تقييم الاداء الوظيفي وليس التقييم الطبي. ويبقى إشكالية ماذا بعد سن 18 عندما يخرج الأشخاص ذوو الإعاقة من مؤسسات الرعاية، وهو ما سيتطرق إليها العرض حول التنمية المجتمعية الشاملة Community Based Inclusive Development (CBID).

ث. **تجربة المملكة العربية السعودية:** قبل العرض، أشار السيد تركي حلبي إلى أن المبادرة التي يركز عليها عرض المملكة تأتي في سياق تيسير إمكانية الوصول كما جاء في المادة 9 من الاتفاقية، الوصول إلى الخدمات والمنتجات بشكل عام وفائدة وفاعلية التشجيع ورفع الوعي في هذا الإطار. ثم قدم السيد سليمان الرميخان العرض الذي قدم تجربة السعودية في مبادرة "السبت البنفسجي" والذي شكل حافز إيجابي للقطاع الخاص والمحلات التجارية للاهتمام بإمكانية الوصول لمرافقهم، والترحيب بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد في ختام العرض على إمكانية تبني مبادرة السبت البنفسجي من قبل أي من أعضاء فريق الخبراء من خلال التواصل مع هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لتصبح هذه المبادرة مبادرة عربية.

وأشاد السيد علاء سبيع من الإسكوا بالمبادرة التي تهدف إلى التنوير والتوعية وجعل الخدمات متاحة للجميع وإفساح الوصول، كما أشاد باعتماد المملكة العربية السعودية لنظام تقييم الإعاقة بناء على التصنيف الدولي للإعاقة والذي يتبنى النموذج الاجتماعي، إضافة إلى دور الجامعات التي ركزت على تطوير وبناء القدرات في هذا المجال، خاصة مبادرة جسور.

ج. **تجربة مصر:** قامت الدكتورة ايمان كريم بعرض تجربة مصر في البيئة التشريعية والمؤسساتية التي تم تطويرها لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والتعديلات القانونية والاستراتيجيات الوطنية التي تم تبنيها لهذا الهدف. أشارت للتحديات الأساسية منها قلة البيانات والإحصاءات. والثقافة المجتمعية التي ما زالت تعتبر الإعاقة كوصمة عار، بالإضافة لضعف إمكانية الوصول للخدمات المهمة للأشخاص ذوي الإعاقة. أشارت في عرضها للحلول التي يتم السعي لتطبيقها لمواجهة هذه التحديات مثل التوسع في تفعيل الآليات التنفيذية لضمان تنفيذ بنود الاتفاقية. وإصدار بطاقة خدمات متكاملة، واستمرار التعاون المشترك بين الوزارات المعنية. وختاماً، أهمية تكثيف الجهود لإذكاء الوعي المجتمعي وتكثيف الحملات الإعلامية.

ح. **تجربة فلسطين:** قام السيد عجاج عجاج بعرض جهود وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين لإنفاذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بعد التوقيع على الاتفاقية الدولية تم اعتماد بعض التعديلات التشريعية ووضع الخطط الوطنية. حيث تم إنجاز الخطة التنفيذية لقطاع الاعاقة للأعوام 2022-2023 ضمن مشروع ممول من اليونيسيف. وتعيين خبير وطني والتي قامت بعملية لكافة الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للأعوام 2021 – 2023 من منظور الإعاقة، وذلك بهدف إيلاء قضايا الاعاقة وتضمينها بشكل واضح للدورة الجديدة من الاستراتيجيات بعد عام 2024. قامت فلسطين أيضاً برغم الأزمة المالية الكبيرة التي تعاني منها بسبب اجراءات الاحتلال واقتطاع الاموال الخاصة بالشعب الفلسطيني بإصدار النظام الصحي المجاني والشامل للأشخاص ذوي الاعاقة ببداية عام 2021.

خ. **تجربة السودان:** قامت الدكتورة رحاب مصطفى بعرض تجربة السودان في انفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدءاً بإصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2017 والذي تم إصداره بعد استشارة واسعة لكل أصحاب المصلحة والناشطين في مجال الإعاقة. تهدف البيئة التشريعية لضمان التعليم الدامج وخدمات الصحة المتكاملة وغيرها من الحقوق. لكن هناك مجموعة تحديات، منها قلة البيانات والإحصاءات، ضعف الميزانيات، عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة، وعدم الاستقرار السياسي والحروب والنزاعات. بعض الدروس المستفادة تتضمن تفعيل القوانين والعمل على إرساء حقوق الانسان وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

د. **تجربة سوريا:** قامت السيدة عواطف حسن بعرض ملامح التجربة السورية في تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدءاً بالتغييرات التشريعية، والتركيز على الخدمات التيسيرية وعلى تطوير واعتماد استراتيجية وخطة عمل وطنية تتبع نهج حقوق الإنسان. هدفت هذه الخطط لتعزيز تقديم الخدمات ومراقبة تنفيذها. يقوم المجلس المركزي بمتابعة مختلف المحافظات حيث يتلقى تقارير دورية بشأن تنفيذ البرامج. تعمل سوريا أيضاً على سياسة وطنية للنفاذية الرقمية عبر تعاونها مع الإسكوا. بالنسبة لإمكانية الوصول تم العمل على تعديل الكود الهندسي، وحتى الآن تم تهيئة 237 مدرسة دامجة. لكن مازالت هناك تحديات لضعف التجهيزات الهندسية. بالنسبة لمراكز التعليم والتدريب المهني فهناك 36 مركز، ولكن هذه المراكز ينقصها التمويل. بالإضافة لتحدي النظرة المجتمعية السلبية حيث يلزم تكثيف جهود رفع الوعي.

ذ. **تجربة البحرين:** قامت السيدة جليلة السيد من وزارة التنمية الاجتماعية بعرض تجربة مملكة البحرين والإجراءات المتخذة لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التشريعات وسهولة الوصول، حيث ذكرت السيد أنه تمّ اصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة قبل المصادقة على الاتفاقية الدولية لذوي الإعاقة، وبعد المصادقة برزت أهمية تعديل التشريعات لتلائم الالتزامات التي فرضها واقع تصديق الاتفاقية، فتم إنشاء لجنة مراجعة وتطوير التشريعات التي أنجزت المسودة الأولى للقانون المقترح حيث روعي فيه أن يكون أكثر انسجاماً مع بنود الاتفاقية، إذ ينتظر عرضه على الجهات التشريعية لإقراره، ، بالإضافة إلى ذلك فقد عرضت السيد مجموعة من القوانين والقرارات الوزارية الصادرة خلال العقد الأخير لموائمة جميع التشريعات والسياسات والتدابير مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يخص محور سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمباني والخدمات فقد تم ذكر بعض التدابير المتخذة إزاء متابعة تنفيذ خطط وبرامج الاستراتيجية في وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني التي تعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية بشأن سهولة الوصول، ومنها على سبيل المثال تطبيق معايير كتيب (الدليل الشامل في التصميم لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة)، وما زال العمل مستمر ومتواصل لتنفيذ خطط ومشاريع المحور بالتنسيق مع اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة، إذ تم الانتهاء من تهيئة بعض المرافق العامة، والعمل جار العمل على تهيئة مرافق قديمة، وتطبيق التصميم الشامل في كافة المرافق الجديدة، والذي يراعى فيه احتياجات ذوي الإعاقة بإيجاد بيئة سليمة تسهل وصولهم إلى المرافق العامة وكافة الخدمات تحت شعار بيئة ممكنة لا معيقة.

12- المناقشات:

أ. أوضحت ممثلة اليمن، السيدة عزيزة نعمان، أن دور الإيواء في بلدها شكل وسيلة لتسهيل الوصول إلى التعليم، ثم إعادة دمج التلاميذ داخل أسرهم بعد انتهاء فترة التعليم. فحلّت دور الإيواء مشاكل الوصول إلى التعليم عند الاطفال ذوي الإعاقة.

ب. وتمنى ممثل فلسطين، السيد عجاج عجاج، الحصول على مزيد من المعلومات عن الانتهاء من دور الإيواء في الأردن، وسأل في هذا الإطار، كيف يمكن عملياً الاستغناء عن دور الإيواء في حالات الإعاقة الشديدة أو لمن ليس لديهم أسر مع تأييده وإيمانه بأهمية وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في أسرهم.

ت. ورداً على ما سبق، اوضح السيد العزة أن البعض يفرق بين دور الإيواء والمدارس الداخلية التي لا تحتجز الأشخاص طوال الوقت مع انقطاع تام عن عائلاتهم بالكامل إلى الأبد. وأشار إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة

تسوء حالتهم في دور الإيواء مع مرور الوقت، وفي أغلب الأحيان لديهم إعاقات شديدة واكتساب إعاقات أخرى وفقدان مهارات الحياة اليومية بسبب بيئة دور الإيواء المقيّدة. عادة ما يكون سبب لجوء الأسر إلى دور الإيواء هو اعتبار الأسر للشخص ذي الإعاقة عبئًا لأن الأسرة ليس لديها مهارات وآليات التعامل وبيتها غير مهيأ وليس لديها الموارد المالية الكافية. وبالتالي حل هذه المشكلة يكون من خلال دعم الأسر معنوياً ومادياً من خلال توفير التدريب وتهيئة المنازل، مع أهمية الاعتماد على الخدمات المجتمعية التي تصل بالخدمات إلى المنازل من خلال خدمات التنمية المجتمعية الشاملة CBID التي بدأ العمل بها بالتعاون مع الإسكوا. وفي هذا الإطار، يواجه فاقدو الاسر مشكلة لعدم توفر بديل عن دور الإيواء، لذلك ينبغي رفع الوعي وإقناع العائلات الحاضنة بتبني الأطفال او الكبار من ذوي الإعاقة كما هو الحال مع عملية تبني الاشخاص الذين ليس لديهم إعاقة.

ث. وسألت ممثلة لبنان السيدة ماجدة جبيلي، ما إذا تم الاستعانة بمراكز الإيواء وإشراكها في هذه العملية الانتقالية خاصة أن بعض هذه المراكز لديها دَور فاعل في وضع السياسات وما كان دورها بعد الاستغناء عن خدماتها الإيوائية. كما سألت عن مصير الأطفال الذين يتعرّضون للعنف المنزلي والذين يتم في كثير من الأحيان وضعهم في مراكز الإيواء لحمايتهم. كما طلبت معلومات إضافية عن الآلية القانونية المتبعة بشأن الأسر البديلة.

ج. وسأل ممثل المملكة العربية السعودية السيد تركي الحلبي، ما إذا كان هناك كوتا لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص وكيف/هل تتم مراقبة تنفيذها.

ح. وأشار ممثل ليبيا، السيد بشير الفيتوري، إلى إشكالية التشبيك والتواصل بين كافة الوزارات المختصة المعنية بقضايا الإعاقة في ليبيا وأشاد بتجربة الاردن في إنشاء المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يشكل ما يشبه حكومة مصغرة تعنى بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتساءل عن كيفية تواصل المجلس مع الوزارات المختصة التي تقدم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

خ. وأكدت ممثلة الأردن السيدة غدير الحارس، أن موضوع إحصاءات الإعاقة من المواضيع المهمة خاصة في ظل عدم توافر الكوادر المؤهلة على جمع هذه البيانات. وسألت ما إذا كان للإسكوا دور في تدريب الكوادر على جمع إحصاءات الإعاقة في الفترة المقبلة.

د. وأشار السيد علاء سبيع إلى أن تطوير انظمة تقييم الإعاقة والانتقال إلى النموذج الاجتماعي هو ما سهّل الاستغناء عن مراكز الإيواء. كما أكد على أهمية تفعيل المجالس الوطنية او القومية للإعاقة كآلية فعالة في تنفيذ اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. كما أشار إلى ان الاسكوا من خلال شعبة الإحصاء تعقد سنوياً ورش تدريب في مجال جمع بيانات الإعاقة. وسيكون هناك ورشة تدريب في القريب.

ذ. ورداً على الأسئلة، أكد السيد العزة انه على عكس الانطباع السائد، الهدف من إنشاء المجلس ليس أن يكون حكومة مصغرة وأن تناط به كل المسائل المتعلقة بالإعاقة بحيث تقوم الهيئات الأخرى بإحالة الأشخاص المعنيين أو طالبي الخدمات إليه. بل ينبغي أن يكون لكل من المجلس والإدارات والوزارات المعنية المخالفة دورها وأن يكون هناك آلية تواصل وتعاون فعالة في هذا الإطار. والمجلس هو الجهة المناط بها رسم السياسات ونقطة الارتكاز لتقديم الدعم الفني للجهات المختلفة للوفاء بالتزاماتها. الكثير من الجهد الحالي موجه للتنسيق والقضايا، بسبب تبعثر القضايا ووجودها في عدة جهات مع مواجهة للروتين الإداري مما يتطلب من فريق المجلس أضعافًا مضاعفة من الجهد للمتابعة. وقد تم الطلب من رئاسة الوزراء تعيين ضباط ارتباط في الجهات المختلفة للتنسيق والمتابعة بعد تلقي لتدريب اللازم لذلك.

ر. أما فيما يتعلق بالكوتا، القانون يطلب نسبة "تصل إلى 4% "، في ظل اعتراض بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث كان هناك رأي لوزارة العمل بعدم جواز المساواة بين الشركات الكبيرة ذات الرأس المال الكبير والشركات الصغيرة، وصياغة الكوتا "تصل إلى" تعطي بعض المرونة والتشجيع للقطاع الخاص. خاصة ان نسبة ال4% منصوص عليها منذ سنوات ولم يتحقق منها الكثير. لذلك الطريقة الأكثر فاعلية

لتنفيذ الكوتا هي الإقناع وليس الإجبار. أما مراقبة تنفيذ الكوتا فهي ضعيفة بسبب قلة عدد مفتشي العمل في الأردن على عكس الوضع في المملكة العربية السعودية حيث عدد المراقبين كبير ويمكن لهم مراقبة تطبيق الكوتا. في الأردن، هناك غرامة لمن لا يطبق الكوتا، ولكن نفضل اللجوء إلى الإقناع والتفاوض خاصة ان بعض الشركات ذات الرأس المال الكبير قد لا تجد دفع الغرامة صعباً للتهرب من تنفيذ الكوتا. والجدير بالذكر أن العديد من الشركات متفهمة ومتعاونة في هذا المجال ومبادرة والتحدي الأكبر هو في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص. وينبغي رفع الوعي في هذا الإطار.

ز. فيما يتعلق بالأسر البديلة، لا يوجد مشكلة في الأردن حيث ان وزارة التنمية الاجتماعية لديها برنامج للرعاية البديلة منذ منتصف السبعينات لرعاية الأطفال الأيتام، وبالتالي تم البناء على هذا البرنامج ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، فلم يكن الموضوع غريباً لا على المجتمع ولا على الوزارة. والبرنامج يعطي الأسر البديلة الإمكانات ويشجعها على كفالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

س. وسألت ممثلة الأردن عن الآلية المتبعة في المملكة العربية السعودية لجمع بيانات الإعاقة وللوصول إلى نسبة 7.1% لما لأهمية جمع البيانات والإحصاءات في الإضاءة على واقع الإعاقة في الدول المختلفة وهو ما يرتبط طبعا بتعريف الإعاقة. كما سألت ما إذا كانت المنهجية المتبعة تشمل كل القاطنين على أراضي المملكة العربية السعودية أم تشمل فقط المواطنين السعوديين.

ش. وأشادت السيدة فتحية عبد الفاضل من الإسكوا بمبادرة المملكة فقالت إنها من الآليات المهمة جداً لنشر الوعي والتي نفتقدها في الدول العربية، وهي مبادرة للفت النظر إلى الترتيبات الهندسية. ويمكن الاستفادة منها لإجراء بعض الأنشطة التوعوية خاصة في ظل مشاركة كبيرة جداً من الشركات الخاصة ويمكن الاستفادة منها في نشر الوعي حول توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات المشاركة.

ص. وقالت السيد ضحى يحفوفي من الإسكوا أنه من الممكن توسيع نطاق فكرة السبت البنفسجي لتسليط الضوء على المواضيع التالية: أولاً- تحويل التنافس بين المؤسسات المشاركة إلى تنافس لإتاحة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة كمستفيدين من الخدمات؛ ثانياً – التنافس حول الشركات المشاركة لإتاحة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ثالثاً- إمكانية إطلاق جائزة التنوع للشركات الأكثر إتاحة للوصول إلى الخدمات وسياسات التوظيف الدامجة، رابعاً- نشر أسماء الشركات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة على مختلف المستويات.

ض. وقالت ممثلة اليمن أنه من المهم تسليط الضوء على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بعدما ينتهي عمل مراكز الرعاية وبعد سن 18، بالتعاون مع شركاء التنمية وهم القطاع الخاص والحكومة من خلال التشريعات والمجتمع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك للوصول إلى الدمج المستدام في المجتمع من خلال التدريب المهني والتدريب النوعي.

ط. وسألت السيدة لانا السكافي من الإسكوا ممثل قطر عن إمكانية خفض اللجوء إلى دور الإيواء قبل سن 18 لتحفيز الإدماج في المدارس والجامعات.

ظ. واستفسر ممثل ليبيا حول مصطلحي الدمج والاندماج وايهما أصحّ. ورأى أن الدول العربية التي نالت شرف عضوية اللجنة الدولية لرصد تنفيذ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة قد شجعت دولها على الاستثمار في العمل على مواضيع الإعاقة.

ع. وأشار السيد علاء سبيع إلى أن المصطلح في الإنجليزية واضح جداً وهو inclusion وترجمته هو الدمج.

غ. وقد أشارت ممثلة مصر في معرض الإجابة عن الاستفسار حول المصطلحات انه من المنظور اللغوي أن الدمج هو النتيجة والإدماج هو الآلية، فيما أكد السيد سبيع انه فيما يخص الإعاقة، المصطلحان يعكسان طريقتي تفكير مختلفتين حيث الإدماج هو اخذ الشخص وإدماجه في بيئة معينة.

ف. وأكد ممثل فلسطين في معرض الإجابة حول سؤال ممثلة لبنان ان قضية الإعاقة تتداخل مع مواضيع اخرى مختلفة ومن الصعب فصلها عن التدخلات والاستراتيجيات المختلفة.

ق. وسأل ممثل الصومال عن وجود إحصائيات دقيقة في الإسكوا حول نسبة الإعاقة ي الوطن العربي. وهنا أشار السيد سبيع إلى ان إدارة الإحصاء تقوم بجمع البيانات وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة بحسب معايير فريق واشنطن. كما اشارت السيدة فتحية عبد الفاضل من الإسكوا إلى دراستين كانت الإسكوا قد نشرتهما في عامي 2013 و2018 وتتضمنان بيانات عن الإعاقة لكافة الدول العربية بناء على التعدادات السكانية. وتتوفر هاتان الدراسات على موقع الاسكوا. وتقوم إدارة الإحصاء بإعداد المطبوعة الثالثة في النصف الاول من 2023.

ك. وأشار ممثل قطر أن نسبة الإعاقة هي كرقم تقريبي حوالي 15%. وأشار إلى انه تم ملاحظة الاختلاف بين مصطلحي الدمج والإدماج وسيجري تغيير الشعار بناء عليه. بالنسبة للدمج قبل سن 18، يجري العمل على ذلك من خلال التأهيل والتدريب ولكن ينبغي أيضا ان تكون الخدمات على كافة المستويات مناسبة. بالنسبة للجنة المرأة والطفل والإعاقة نتمنى ان يصدر قسم خاص للإعاقة تحت هذه اللجنة.

ل. وأشار ممثل المملكة العربية السعودية إلى ان الإحصائيات تواجه عدداً من التحديات مثل مشكلة الإفصاح عن الإعاقة وبالتالي يتوجب مراجعتها. لذلك يجري العمل على مراجعة آلية جمع البيانات بدءاً بالمسمى وطريقة وضع الأسئلة وصولا إلى أيتيكيت التعامل مع المجيبين للحصول على أفضل الإجابات. ونستبشر بأرقام أكثر وضوحاً تساعد في إعمال حقوق ذوي الإعاقة. أخذنا في الاعتبار الاقتراحات حول الجوائز. فيما يخص التشريع، أزالت وزارة التجارة أي قيود التي عادة ما تفرض خلال فترات الخصومات (تصريح، رسوم) وبالتالي قدمت محفزاً تشريعياً للتجار للمشاركة في المبادرة بحيث لا تحتسب هذه الفترة من ايام الخصومات التي يجب التصريح عنها ودفع الرسوم خلالها. في السنة المقبلة، سيكون السبت البنفسجي في السبت الأخير من شهر يوليو ونأمل عن نحتفل بقصة نجاح هذه المبادرة مع الإسكوا. ونرحب بتبنيها من الدول العربية.

13- الجلسة الثانية: الإدماج والتنمية المجتمعية

قام د. علاء سبيع، المستشار الإقليمي لشؤون الإعاقة، بتقديم عرض حول التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع في الدول العربية. حيث أوضح أن هذا المنحى يعتمد على المفهوم الاجتماعي للإعاقة، و على بناء مجتمعات قوية يتطلب التركيز على توفير الخدمات بشكل متساوٍ بين الجميع، وعلى المشاركة المدنية التي تهدف إلى دعم والعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم لتمكينهم من المشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمعاتهم.

14- تجارب الدول:

أ. **تجربة مصر:** قامت الدكتورة ايمان كريم بعرض تجربة مصر في تبني منحى التنمية المجتمعية الدامجة. حيث تم في السابق تبني مفهوم التأهيل المرتكز على المجتمع، والذي يرتكز على مكونات: التمكين، الحياة الاجتماعية، كسب العيش، التعليم والصحة. ثم وضحت جهود مصر في تأمين الصحة والحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة عبر المبادرة الرئاسية للاكتشاف والتدخل المبكر عن الضعف السمعي للأطفال، وتوسيع تقديم الخدمات، والدعم النقدي. وبالنسبة للتعليم الدامج فقد تم توسيع مدارس التعليم الدامج بالإضافة للحضانات الدامجة. بالنسبة للإتاحة، فقد تم انشاء المركز التقني لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير سبل الإتاحة في محطات القطار الرئيسية. بالنسبة للتمكين الاقتصادي فحالياً يجري تنفيذ برنامج "فرصة" والذي يوفر منظومة متكاملة للتمكين ودخول سوق العمل. وإطلاق أول شبكة قومية لتشغيل ذوي الإعاقة. تمت عدة جهود ومبادرات تتعلق بالمساعدة الشخصية ونهج التطوع بالإضافة لتطوير مناهج جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. وختاماً، أشارت لأهمية الجهود المبذولة في ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم في صناعة القرارات المتعلقة بشؤونهم. ومنها الحوارات والملتقيات، وشبكة التأهيل

المرتكز على المجتمع وهي شبكة غير رسمية تسعى إلى تنظيم العمل المباشر على مستوى المجتمعات المحلية من خلال التشبيك مع مقدمي الخدمات سواء الحكومية أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنظيم تقديم الخدمات وآليات العمل فيما بينها.

ب. **تجربة المغرب:** قام السيد خالد الحمومي بمشاركة ملامح من تجربة المغرب في هذا المنحى، حيث تم تأسيس شبكة وطنية للتأهيل قائمة على الجهود المجتمعية. ومن أبرز مميزاتها القدرة على توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق البعيدة، حيث تبقى أحد تحديات الخدمات الحكومية هو تركزها في المناطق الحضرية و المدن الكبيرة. في ذات الوقت ورغم هذه الإيجابية فهناك بعض التحديات المتعلقة بديمومة هذه الشبكة، فهي حالياً مستقلة بشكل تام عن الجهات الحكومية، والتي كانت تشارك في بعض الاجتماعات والأنشطة، ولكنها مستقلة بالكامل الآن. يتم التفكير حالياً في عدة حلول ممكنة منها تشكيل قيادة أهلية وحكومية مشتركة، حيث تبقى أهمية هذه الشبكة في تقديم الخدمات وكونها أحد الأطراف المهمة لتنفيذ السياسية العمومية للأشخاص ذوي الإعاقة. ونوه أيضاً أنه ليس كل الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم بطاقات هوية التي تمكنهم للوصول للخدمات.

ت. **تجربة سوريا:** أوضحت السيدة عواطف حسن بأن هذا المنحى مهم بالنسبة للسياق السوري والأرياف. حيث يتم توفير اختصاصيين نفسيين ومدراء شؤون اجتماعية في المراكز المحلية. وأوضحت أن اعتماد نظام "إدارة الحالة" شكل نقلة نوعية مهمة لتوفير المساعدة و الخدمات المناسبة لكل شخص حسب ظروفه و أهدافه. وبالأخص تقديم المساعدة للأطفال الشديدي الهشاشة.

15- المناقشات:

أ. أوضحت ممثلة اليمن، السيدة عزيزة نعمان بأن اليمن عملت على تبني منحى التنمية المجتمعية الدامجة، ولكن هناك تحدي عدم الاستقرار و النزاع الحالي. فهناك تحدي ضمان الديمومة والاستمرارية. وبينت أن هذا المنحى مهم لكل دولة في حالة طوارئ او نزاع حيث إنها تعتمد على المجتمع واللامركزية. وهذا يعني أهمية دعم الأسر لأنها الداعم الأول.

ب. وأضاف د. علاء سبيع بأن هذا المنحى لا يعني اغلاق المؤسسات التي تقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، بل تعني إعادة صياغة دورها من كونها دور إيواء ورعاية إلى مراكز خدمات وتمكين للأشخاص ذوي الإعاقة عبر إدماجهم وليس عزلهم عن المجتمع.

ت. وأضاف ممثل فلسطين السيد عجاج بأنه من المهم أن الشخص ذوي الإعاقة أن يقرر مصيره، وهذا حق، وليس فضل عليه، لأنه انسان حر، ومؤهل لاختيار مصير حياته مهما كانت إعاقته.

الجلسة الثالثة: مشاركة التحديثات ووضع خطة العمل للسنة المقبلة

مشاركة تحديثات الإسكوا حول سير المشاريع والمبادرات الأخرى المتعلقة بالإعاقة:

16- قامت السيدة فتحية عبدا الفاضل من الإسكوا بمشاركة أبرز التحديثات المتعلقة بمشروع ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، حيث يتم حالياً عقد جلسات "تدريب المدربين" و التي تهدف لإنشاء شبكة عربية من المدربين الوطنيين الذين لديهم القدرة على تدريب غيرهم في مجال توفير بيئة داعمة لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة، و إزالة كافة الحواجز المادية و المعنوية لذلك.

17- قامت السيدة سمية المجذوب من الإسكوا بمشاركة "مبادرة الشبكة العربية الأوروبية لأبحاث الإعاقة" و هي مبادرة تم تدشينها في بداية 2022، و سيتم عقد أول مؤتمر أكاديمي تحت إطار الشبكة في مقتبل عام 2023 وسيركز على محور المادة 19 من الاتفاقية حول العيش المستقل ضمن المجتمع.

18- مناقشة خطة العمل المقترحة لعام 2023

بالنسبة لخطة العمل المقترحة قام فريق الإسكوا باستعراض المواضيع المقترحة لعام 2023، والتي يمكن للدول اختيار 2 منهما للعام المقبل:

1. **إذكاء الوعي:** اتضح من المناقشات ان اذكاء الوعي حول الاعاقة ليس كما يتوقع ان يكون. لذلك نقترح مسارين:
   - على المدى القصير: تبني اعضاء الفريق بعض المبادرات التي تعزز اذكاء الوعي والعمل مع صانعي القرار في دولهم لتبني تلك المبادرات.
   - على المدى الطويل: أن يقوم اعضاء الفريق بتصميم مجموعة من الرسائل القصيرة والمواد التي يمكن استخدامها في المنهج التعليمي الوطني تستند على حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة بهدف رفع الوعي بين التلاميذ في مرحلة التعليم الاساسي في عمر مبكر. وسكرتارية الاسكوا مستعدة بالمساعدة في ذلك إن رغبت الدولة.
2. **تقييم وتحديد الاعاقة**: إلحاقًا للمناقشات التي تمت خلال الاجتماع الخامس لمجموعة العمل، في عام 2020، يقترح ان تشارك الدول التي تعمل فى تقييم وتحديد الاعاقة تجربتهم.
3. **تقليص/ الحد من التحديات التي تعيق تطبيق اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة:** كيف يتم ترجمة القوانين الوطنية، والخطط والاستراتيجيات الي خطوات عملية في تنفيذ الاتفاقية،

مسارين:

- الأول: توفير التدريب وبناء القدرات، وتوفير المعرفة من خلال توفير الادلة والارشادات لتطبيق مواد الاتفاقية باللغة العربية.
- الثاني: تعميم قضايا الاعاقة في الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، واشراك/ تفعيل الاشخاص ذوي الاعاقة في كل المرحل التنفيذية مع مراعاة بناء قدراتهم. حسب المادة 33: التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني، فان تنفيذ مواد الاتفاقية هي مسؤولية جهة تنسيق وطنية واحدة، تولى الاعتبار الواجب لمسالة انشاء وتعيين ألية تنسيق داخل الحكومة لتيسير الإعمال ذات الصلة في القطاعات والمستويات الاخرى. في هذا السياق، يقترح من المجالس الوطنية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة فى بعض الدول العربية، القيام بوضع الاليات المناسبة لمتابعة ورصد قضايا الاعاقة التي تشملها قوانين الاشخاص ذوي الاعاقة الوطنية أو الخطط الوطنية للإعاقة.

4. **توفير البيانات التفصيلية حول الاشخاص ذوي الاعاقة**: يقترح ان يقوم اعضاء الفريق بالتشاور مع الاسكوا عن كيفية انشاء قواعد البيانات الوطنية التفصيلية حسب النوع الاجتماعي، حول الاشخاص ذوي الاعاقة. ويمكن الاستفادة من قواعد بيانات بطاقات الاعاقة، كأساس لقاعدة البيانات.
5. **المجالس الوطنية/القومية للأشخاص ذوي الإعاقة**: يُقترح أن يتم مناقشة دور المجالس الوطنية/القومية للأشخاص ذوي الإعاقة وأهميتها في تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذلك من ناحية المسؤولية، الهيكل، التجارب، التحديات والفرص.

19- المناقشات:

أ. وركز المجتمعون خلال المناقشات على ما يلي:

ب. اقترحت ممثلة السودان د. رحاب مصطفى التركيز على اولاً، تقليص التحديات التي تواجه الإعاقة في الدول العربية حتى تنتشر ثقافة الوعي وثقافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وثانياً تقوية المجالس الوطنية ودورها في التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ت. اوضح ممثل فلسطين، السيد عجاج، انه ضمن البند 2 سيصدر تقرير حول آلية تطبيق التقييم الوظيفي بالتعاون مع اليونيسيف ويمكن مشاركته مع أعضاء الفريق لتعميم الفائدة

ث. تمنت ممثلة لبنان، السيدة هيام فاخوري، أن تستهدف أنشطة إذكاء الوعي ضمن البند 1 الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم للتوعية بحقوقهم. واشارت ممثلة لبنان إلى ان البند 3 كبير جداً وأن آليات الرصد الوطني متشعبة ومتنوعة جداً وتتطلب من الجهات الحكومية الكثير من الوقت بحيث آليات الرصد تأخذ وقتاً أكثر من تنفيذ الاتفاقية.

ج. وأوضحت السيدة فتحية عبدالفاضل عن إمكانية تعديل بند آليات التقييم والرصد بناء على تجربة الأردن وتجارب الدول الأخرى. فقال ممثل المغرب السيد خالد الحمومي، أنه يوجد في بلده لجنة وزارية مسؤولة عن الرصد كما يوجد المرصد الوطني للرصد والتوثيق وهو مركز مستقل ويعتبر تجربة فريدة، ورأيهم استشاري كما يضم المرصد منظمات المجتمع المدني. ولم تعرض هذه التجربة في الاجتماع بسبب إعادة الهيكلة التي تحصل حالياً ويمكن تقديمها في الاجتماع المقبل.

ح. وأشاد د. علاء سبيع بتجربة المغرب في هذا السياق وهي متفقة تماما مع تنفيذ الاتفاقية.

خ. وأفادت ممثلة مصر د. ايمان كريم، عن آلية الرصد والتقييم في بلدها حيث يقدم المجلس القومي تقريراً لمجلس النواب ورئيس الجمهورية عن أعمال المجلس ويتم رصد العقبات كما يحضر المجلس جلسات المجلس القومي لحقوق الإنسان.

د. واقترحت ممثلة الإسكوا السيدة فتحية عبدالفاضل وضع بند حول التشارك في آليات الرصد والتقييم من قبل الدول. وسيتم إرسال هذه المواضيع المقترحة في مسودة التقرير للتشاور بانتظار استلام ردود الدول حول المواضيع الأولوية للفترة المقبلة. ويمكن بحسب المواضيع المقترحة دعوة خبراء دوليين للاسترشاد بخبراتهم.

ذ. فيما يتعلق بالبند 2، أوضحت ممثلة لبنان السيدة ماجدة جبيلي، أنه يوجد بيانات إدارية متعلقة ببطاقات الإعاقة ومفصلة بحسب النوع الاجتماعي والعمر والسكن وانواع الإعاقات ويمكن نشرها من دون أي مشكلة. واوضحت ممثلة الاسكوا ان آلية تحديد الإعاقة في لبنان ما زالت تعتمد على النموذج الطبي وينبغي إعادة النظر فيه. واعترضت ممثلة لبنان القول أن النظام في لبنان يعتمد على النموذج الطبي إذ لا يمثل الواقع وينبغي مناقشتها.

ر. وأوضحت ممثلة الإسكوا السيدة فتحية عبد الفاضل أن هذا البند يستند على مناقشات حصلت سابقاً حول تقييم وتحديد الإعاقة وشددت مجددًا على ضرورة وجود نقطة اتصال دائمة لضمان استمرارية العمل. بالنسبة لبنود خطة العمل المستقبلية، فحاز بند العمل على تقليص/ الحد من التحديات التي تعيق تطبيق اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، و بند توفير البيانات التفصيلية حول الاشخاص ذوي الإعاقة على أكثر الأصوات من الدول الأعضاء، وستقوم الإسكوا بأخذ ذلك في عين الاعتبار في خطة السنة المقبلة.

الختام:

20 - قامت السيدة فتحية عبد الفاضل بتقديم الكلمات الختامية للاجتماع عبر تقديم خالص الشكر والتقدير لكل المشاركين، حضورياً وافتراضياً، للاجتماع. والذي وفّر الفرصة للتعلم من بعضنا البعض في المنطقة العربية. وأكدت بأنه ستستمر الإسكوا في دعم فريق خبراء الإعاقة والعمل يداً بيد معكم لتحقيق تنمية شاملة ودامجة للجميع.

ثالثاً - جدول الأعمال والحضور

اليوم الأول	
9:15–9:00	*التسجيل*
9:45 – 9:15	**الكلمات الافتتاحية**
10:00 – 9:45	عرض جدول الأعمال
	الجلسة (1) تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
10:20 – 10:00	**عرض نتائج البحث والاستبيان حول الصعوبات التى تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)** ○ تقديم: السيدة ضحى يحفوفي، مستشارة، الإسكوا
10:40 – 10:20	**عرض الإسكوا حول موجز السياسات حول التوصيات المقترحة للإستجابة لتحديات تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية** ○ تقديم : السيدة فتحية عبد الفاضل، منسقة برنامج الإعاقة، الإسكوا
12:00 –10:40	**مشاركة الدول لعرض تجاربها وتعليقاتها** *15 دقيقة لكل دولة مشاركة (الدول المقترحة: الأردن- المغرب-قطر- البحرين- السعودية)*
12:15 – 12:00	*استراحة قهوة*
1:45 – 12:15	**مشاركة الدول لعرض تجاربها وتعليقاتها** *15 دقيقة لكل دولة مشاركة (الدول المقترحة: عمان-مصر-تونس-فلسطين - السودان)*
2:00 – 1:45	***مناقشة*** إدارة النقاش: السيدة فتحية عبدالفاضل، منسقة برنامج الإعاقة، الإسكوا
3:00 – 2:00	*استراحة الغداء*
اليوم الثاني	
	الجلسة (2) الإدماج والتنمية المجتمعية
9:20 – 9:00	**عرض الإسكوا حول التنمية المجتمعية الدامجة و الشاملة للجميع في الدول العربية (CBID)**

9:35 – 9:20	○ تقديم: د. علاء سبيع، المستشار الإقليمي لشؤون الإعاقة، الإسكوا ***مناقشة***
11:15 – 9:35 11:30 – 11:15	**مشاركة الدول لعرض تجاربها وتعليقاتها** *10دقائق لكل دولة مشاركة* ***مناقشة***
11:45 – 11:30	*استراحة قهوة*
	الجلسة (3) مشاركة التحديثات ووضع خطة العمل للسنة المقبلة
12:00 – 11:45 12:50 –12:00	**مشاركة تحديثات الإسكوا حول سير المشاريع والمبادرات الأخرى المتعلقة بالإعاقة:** - مشروع ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل - مبادرة الشبكة العربية الأوروبية لأبحاث الإعاقة **مشاركة التحديثات من الدول العربية حول أي تطورات متعلقة بملف الإعاقة** *7-10 دقائق لكل دولة مشاركة*
2:00 – 12:50	**مناقشة خطة العمل المقترحة لعام 2023**
3:00 – 2:00	*استراحة الغداء*

المرفق - قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مهند العزة
الأمين العام
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة غدير الحارس
مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

السيدة لارا ياسين
مدير وحدة الشؤون القانونية
المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البحرين

السيدة نجوى جناحي
القائم بأعمال الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السيدة جليلة السيد
رئيس قسم خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الجزائر

السيد عبد مالك أورمضان
كاتب الشؤون الخارجية
سفارة الجزائر في لبنان

الجمهورية العربية السورية

السيدة عواطف حسن
مدير السياسات الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السودان

السيدة رحاب مصطفى
الأمين العام
المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة

الصومال

السيد محمد عبدالرحمن نظيف
مسؤول ملف الاعاقة ومستشار وزير العمل والشؤون الاجتماعية

فلسطين

السيد عجاج عجاج
مدير عام ادارة الاشخاص ذوي الاعاقة
وزارة الشؤون الاجتماعية

قطر

السيد محمد صالح تلفت
مدير إدارة الخدمات العلاجية- مركز الشفلح
قطر للعمل الاجتماعي

لبنان

السيدة السيدة هيام الفاخوري
مديرة برنامج تأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة ماجدة الجبيلي
رئيس دائرة المؤسسات المتخصصة بالإنابة
وزارة الشؤون الاجتماعية

ليبيا

السيد بشير عاشور الفيتوري
مستشار شئون الإعاقة
وزارة الشئون الاجتماعية

مصر

د. ايمان كريم
المشرف العام
المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة

اليمن

مديرة العلاقات العامة
صندوق رعاية وتاهيل المعاقين

المملكة العربية السعودية

السيدة نوف المليحان
منسق تواصل إدارة التعاون الدولي
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد تركي حلبي
رئيس قسم تنسيق التمكين الإقتصادي والتوظيف
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

السيد سليمان الرميخان
مستشار إبداعي
هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة فتحية عبد الفاضل
مسؤول اجتماعي أول
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

الدكتور علاء سبيع
المستشار الإقليمي للإعاقة
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة سمية المجذوب
مسؤولة تنمية اجتماعية
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

المغرب

السيد خالد الحمومي
رئيس قسم الإدماج الاجتماعي للاشخاص في وضعية إعاقة
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

السيدة باميلا نصار
مساعدة إدارية
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة ضحى يحفوفي
مستشارة لدى الاسكوا
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة لنى السكافي
باحثة مساعدة
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة كارين سويد
باحثة مساعدة
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة نادين شلق
مساعدة أبحاث
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة